العنوان:	منظومة للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهري في " قواعد أصول فقه الظاهرية "
المصدر:	مجلة معهد المخطوطات العربية
الناشر:	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد المخطوطات العربية
المؤلف الرئيسي:	الكفاني، محمد ابراهيم
المجلد/العدد:	مج 21, ج 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1975
الشهر:	مايو
الصفحات:	148 - 151
رقم MD:	166214
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex
مواضيع:	القواعد الفقهية ، ابن حزم ، علي بن احمد ، ت 456 هـ ، الفقه الظاهري، اصول الفقه ، الفقه الاسلامي ، الاراجيز
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/166214

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الكفاني، محمد ابراهيم. (1975). منظومة للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهري في " قواعد أصول فقه الظاهرية ".مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 21, ج 2، 148 - 151. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/166214

إسلوب MLA

الكفاني، محمد ابراهيم. "منظومة للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهري في " قواعد أصول فقه الظاهرية "."مجلة معهد المخطوطات العربيةمج 21, ج 2 (1975): 148 - 151. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/166214

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

منظومة للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهرى
فى (قواعد أصول فقه الظاهرية)

بقلم : محمد إبراهيم الكفانى

عثرت على هذه المنظومة فى آخر المجلد الثانى من كتابه (الإحكام فى أصول الأحكام) الموجود ضمن مخطوطات مكتبة ابن يوسف بمدينة مراكش تحت رقم ٥٢٤ من ص ٤٥٨ — ٤٦٢ .

وبعدها ما نصه :

مؤدى هذه القصيدة أبو الوليد سعد السعودى (كذا) أحمد بن عمر قال : أنشدنيها الفقيه الإمام .

وما بعد هذه الكلمة لم أستطع قراءته . وهو فى آخر سطر من الصفحة ، والورقة التى بعدها مفقودة .

ولم يرد ذكر لهذه القصيدة فى شىء من المصادر ، ولا نسبها لابن حزم أحد من المؤلفين . كما لا نعرف منها نسخة أخرى فى مكان آخر ، ولهذا قررت نشرها فى (مجلة معهد المخطوطات) إفادة للمهتمين بآثار ابن حزم .

منظومة ابن حزم فى

(قواعد أصول فقه الظاهرية)

تَعدَّى سبيلَ الرُشْدِ مِنْ جارٍ واعْتَدى ... وضَاءَ لَهُ نُورُ الهُدَى فَتَبَلدا

وخَابَ امرؤٌ وافاهُ حُكْمُ مُحَمّدٍ ... فَقَالَ بآراءِ الرجالِ وَقَلَّدا

نَبىٌّ أَتى بالنورِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ ... وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ الالهِ هُو الهُدَى

أَرَى النَّاسَ أَحْزاباً وكلٌ يَرَى الَّذِى ... يَجْنِى بِهِ المُنْجِى وسَائِرُهُ الرَدَى

وأَلْقَوْا كتابَ اللهِ خَلْفَ ظُهُورِهِم ... وقولَ رسولِ اللهِ، وَيْلَهُم غَدَا !

وَقَالُوا : بأَنَّ الدينَ لَيْسَ بِكاملٍ ! ... وَكَذَّبَ ما قَالُوا الالهُ وَفَنَّدَا !

وَمَا فَرَّطَ الرحمنُ شَيْئاً ولَمْ يَكُنْ ... نَسْياً وَلَمْ يَتْرُكْ بَرِيّتَهُ سُدَا

وَقَدْ فَصَّلَ التَحْرِيمَ والحلُّ كُلَّه ... وَبَيَّنَ أَحْكَامَ العِبَادِ وَسَدَّدَا

وَعَلَّمَ وَجْهَ الحُكْمِ فِيمَا اعْتَدَوْا بِهِ ... وَنَصَّ عَلَيْهِ الحُكْمَ نَصّاً وَرَدَّدَا

وَلَمْ يَتَعَبَّدنا بِعَنَتٍ وَلَمْ يُرِد ... يُكَلِّفُ مَالَا نُطِيقُ تَعَبُّدَا

وَحَرَّمَ قَوْلَ الظَّنِّ فِى غَيْرِ مَوْضِعٍ ... وَأَنْ تَقْتَفِى مَا لَسْتَ تَعْلَمُ مَوْعِدَ !

* * *

أَخِى عُدْ عَنْ سُبُلِ الضَلَالِ ! فَإِنَّنِى ... رَأَيْتُ الهُدَى أَهْدَى دَلِيلًا وأَرْشَدَا

ودَعْ عَنْكَ آراءَ الرِجَالِ وقَوْلَهُم ... وخُذْ بِكِتَابِ اللهِ نَفْسِى لَكَ الفِدَا !

وقُلْ لِرَسُولِ اللهِ : سَمْعاً وطَاعَةً ... إِذَا قالَ قَوْلًا أَوْ تَيَمَّمَ مَقْصِدَا

أَوَامِرُه حَتْمٌ عَلَيْنَا وَنَهْيُهُ ... نُلَاقِيهِ بالاقْلاعِ عَنْهُ مُجَرِّدَا

حَرَامٌ وفَرْضُ طَاعَةٍ قَدْ تَيَقَنَت ... ومَنْ تَرَكَ التَخْيِيرَ والوقُوفَ سَدَّدَا

فإِنْ بِيدَ بُرْهَان يُبَيِّنُ أَنَّهُ ... عَلَى غير ذا صِرْنَا مَعاً للذِى بَدَا

وأَفْعَالُهُ اللَّائِى تُبَيِّنُ وَاجِباً ... مِنَ اللهِ فاحْمِلْهَا عَلَيْهِ وَمَا عَدَا

على أُسْوةٍ لا زِلْتُ مُؤْتَسِياً بِهِ ... وَلَيْسَتْ بِفَرْضٍ والسَعِيدُ مَنْ اقْتَدَا
وإِقْرَارُهُ الأَفْعَالَ مِنْهُ إِبَاحَةً ... لَهَا فَمُحَالٌ أَنْ تُقِرَّ مَنْ أَفْسَدَا
وَمَا صَحَّ عَنْهُ مُسْنَداً قُل بِنَصِّهِ ... وَإِيَّاكَ لَا تَحْفَل بِمَا لَيْسَ مُسْنَدَا
وَسَوِّ كِتَابَ اللهِ بالسُنَّةِ التِّى ... أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ تَنْجُو مِنَ الرَدَى
سَوَاءٌ أَتَتْ نَقْلَ التَوَاتُرِ أَوْ أَتَت ... بِمَا قَدْ رَوَى الآحَادُ مَثْنَى وَمُوَحَّدَا
وَقُلْ : إِنَّهُ عِلْمٌ وَلَا تَقُلْ إِنَّهُ ... مِنَ الظَّنِ لَيْسَ الظَّنُ مِنْ دِينِ أَحْمَدَا
فَكُلٌ مِنَ الوَحْيِ المُنزَّلِ قَدْ أَتَى ... من اللهِ إِنَّ الذِكْرَ يُحْفَظُ سَرْمَدَا
وخُذْ ظَاهِرَ الأَلْفَاظِ لا تَتَعَدَّها ... إِلى غايةِ التَأْوِيلِ تَبْقَ مُؤَيَّدا
فتأْويلُها تَحْرِيفُها عن مَكَانِهَا ... ومَنْ حَرَّفَ الأَلْفَاظَ حَادَ عَنِ الهُدَى
فَإِنْ جَاءَ بُرْهَانٌ بِتَأْوِيلِ بَعْضِهَا ... فَالْقِ إِلى الحَقِّ الذى جَاءَ مُقَلِّدَا
وَكلُ عُمُوم جَاءَ فالحقُ حَمْلُهُ ... على مُقْتَضَاهِ دُونَ أَنْ تَتَرَدّدا
وإِن جَاءَ بالتخصيصِ نَصٌ فُخُصَّه ... بِهِ وَحْدَه واحْذَر بِأَن تَتَزَيَّدا !
واخْرِجْ قَلِيلًا مِنْ كَثيرٍ وإِنْ بَدَتْ ... مُعَارضةٌ فاشْدُدْ عَلَى الزَانِدِ اليَدَا
وإِنْ صَحَّ مَا بَيْنَ النصوصِ تَعَارُضٌ ... فَمَنْسُوخُها مَا جَاءَ مِنْهُنَّ مُبْتَدَا
وإِن عَدَمَ التاريخُ فِيهَا فَخُذْ بِمَا ... يَزِيدُ عَنِ المَعْهُودِ فى الأَصْلِ تَرْشُدَا
تَكُنْ مُوقِناً إِنْ قَدْ أَطَعْتَ وَتَارِكاً ... لِكُلِّ مَقَالٍ قِيلَ بالظنِّ مُبْعَدَا
وكُلُ مُبَاحٍ فى الكتابِ سِوَى الَّذى ... يَفْصِلُ بالتَحْرِيمِ مِنْهُ مُعَدَّدا
وإِنْ لَمْ يَرِد نصٌ بإِلْزام طَاعَةٍ ... مِنَ اللهِ لَمْ يَلْزَمْكَ أَنْ تَتَعَبَدَا
وعندَ اختلَافِ الناسِ فالحُكْمُ رَاجِعٌ ... إِليهِ وَبالاجْمَاعِ مِنْ بَعد يُهْتَدا
وذاكَ سبيلُ المُؤْمِنينَ وَمَنْ يُرِد ... خلافَ سبيلِ المؤْمنينَ فَمَا اهْتَدَى
ولا تَدَعْ الاجْمَاعَ فِيمَا جَهِلْتَهُ ... وَلَمْ تَعْلَمِ التَحْقِيقَ جَمْعاً ومُفْرَدا

وإنْ امرؤٌ فِى الدينِ حَكَّمَ نَفْسَه ... قياساً أَو استحسانِ رأيٍ لَزَّ واعْتَدَى

فَتلكَ حدُودُ اللهِ لا تَعْتَدْنَهَـــا ... ومَنْ قَالَ بالتَعْليلِ فيهِ قَدْ اعْتَدَى

وجَاءَ بدَعْوَى لا دليلَ يُقِيمُهَـــا ... وأَسْرَفَ فى دينِ الالهِ وأَلْحَدَا

ومَنْ قَالَ مُحْتَاطاً بِرَدْعِ ذَرِيعةٍ ... برأْيٍ رَآهُ قَدْ أَتَى اللَّهْوَ وَالرَدَا

مُحلَّ حَرَامٍ أَوْ مُحَرِّمَ مَا أَتَى ... بتَحْلِيله خُطَى الكتابِ تَعَمُّدَا

وَمَنْ يَدَّعِ نَسْخاً على الحُكْمِ لَمْ يَجِئ ... على ذاكَ بالبُرْهَانِ لَيْسَ مُفَنِّدَا

ولا تَنْتَقِلْ عن حالِ حُكْمٍ عَلِمْتَه ... لقولٍ عَنِ الاجْمَاعِ والنصِّ جُرِّدَا

مِنَ الحِّلِ والتَحْرِيمِ أَوْ مِنْ لوازمٍ ... عَليكَ إِنَّه لا تُعَدُّ السبيلَ المُمَهَّدَا

ولا تَلْتَفِتْ حُكْمَ البِلَادِ وَجَرْيَهَا ... عَلَى عَمَلٍ مِمَّن أَغَارَ وأَنْجَدَا

وإِنْ لَمْ تَجِدْ نَصًّا على الحُكْمِ فَالْتَمِس ... إلى قَصْدِهِ جَمْعَ النُصُوصِ لِتَرْشُدَا

فَتَمْنَحْ حُكْماً يَبْنِهَا قَدْ جَعَلْتَهُ ... وتَجْمَعْ شَمْلًا كانَ منها مُبَدَّدَا

وذَاكَ على مَعْنَاهُ نَصٌ وإِنَّـــه ... لَحَقٌ كَمَا لَوْ كَانَ نَصاً مُجَرَّدَا

وهَذَا الذى يَدَّعِى اجتهاداً وليْسَ مَا ... تَقُولُهُ أُولُو الآراءِ تَلَدُدَا !

وَأَثْقَلَهُم جَمْع النُصُوصِ فأَظْهَرُوا ... عَلَى الدِين نُقْصَانَ النُصوصِ تَبَلُّدا

وقَالُوا : لَنَا إِكْمَالُهُ وتَمَامُـهُ ! ... تَبَارَكْتَ رَبِّ أَنْ تَكُون مُفَنَّدا !

وقَدْ قُلْتَ : إِنَ الدينَ أَكْمَلْتَه لَنَا ... وَفصَّلْتَهُ والحَقُ مَا قُلتَ مُمَجَّـــدَا

ولا تَلْتَفِت عِنْدَ الخِطَابِ دَلِيلُهُ ... ولا تَلْتَزِم شَرْعاً سِوَى شَرْعِ أَحْمَدَا

فكلُ نَبِّى خُصَّ إِنْذَارَ قَوْمِـــهِ ... وأَحْمَدُ عَمَّ النَّاسَ أَدْنَى وَأَبْعَدَا

واخْلِصْ لَدَى الأَعْمَالِ نِيَّتَكَ التِّى ... بِهَا تَرْتَقِى الأَعْمَالُ للهِ مُصعدَا

وَصَلِّ على الزَاكى المُجِير مِنَ العَمَى ... نَبِىِّ الهُدَى خَيْرِ الأَنَامِ مُحَمَّدَا

ولِلهِ حَمْدِى سَرْمَداً غيرَ مُنْقَضٍ ... عَلَى مَا هَدَى حمْداً كثيراً مُرَدَّدَا